**الجمهوريالأجنبية:السورية**

**جـامــــعــة دمشق**

**كـلــيـــة الاقــتــــصاد**

**ماجستير إدارة الأعمال**

حلقة بحث بعنوان

**المالية الدولية**

**إشراف الدكتور : محمد الحسين**

**إعداد الطالب : عبد السلام علي**

**مخطط البحث :**

1. **مقدمة: أهمية المالية الدولية**
2. **مفهوم المالية الدولية :**
3. **تطور نظام النقد الدولي (خلفية تاريخية):**
4. **عناصر المالية الدولية:**
* **ميزان المدفوعات:**
* **العملات الأجنبية :**
* **الأسواق المالية :**
* **المؤسسات المالية والتجارية الدولية :**
1. **صندوق النقد الدولي**
2. **البنك الدولي**
3. **صندوق النقد العربي**
4. **منظمة التجارة العالمية**
5. **الخاتمة:**
6. **المراجع:**

 **مقدمة: أهمية المالية الدولية :**

يتميز الاقتصاد العالمي في عصرنا هذا بتزايد أهمية المعاملات الخارجية لاقتصاديات الدول المكونة له، فالتجارة الخارجية بين هذه الدول نمت بوتيرة متزايدة تزيد عن ضعف وتيرة النمو الاقتصادي العالمي ككل خلال النصف الأخير من القرن الماضي ، مما زاد حصة المعاملات الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية في الناتج المحلي لمعظم دول العالم وبالأخص الدول الصناعية الكبرى .صاحب هذا النمو المطرد في التجارة الخارجية (والذي نتج عن تحرير التبادل التجاري وإزالة المعوقات أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال) نمو موازي في العمليات المالية الدولية ونتيجة لحاجة هذه الدول وكذلك الشركات التجارية للقيام بعمل تسوية لمدفوعاتها التجارية ولتمويل استثماراتها المحلية والخارجية المتزايدة.

على صعيد آخر فقد أدى التطور الكبير في المجال الاقتصادي الناتج عن ثروة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمواصلات إلى تخفيض كبير في تكاليف التعاملات الخارجية وإلى تعزيز نمو التبادل التجاري الدولي وإلى تزايد اعتماد اقتصاديات الدول والأسواق العالمية على بعضها البعض .

ومع تزايد أهمية وأحجام المعاملات المالية الدولية تزايدت أيضاً المشكلات المترتبة على التعامل بعدد من العملات العالمية الرئيسية وكذلك العملات الأجنبية الأخرى وذلك من حيث أسعار صرف هذه العملات وأسعار الفائدة عليها . فعلى صعيد الشركات مثلاُ تؤثر أسعار الصرف تأثيراً هاماً ومباشراً على المبيعات والتكاليف والأرباح والتي تؤثر بدورها على الأسواق المالية وعلى مدخرات الأفراد المستثمرة في الأسواق المالية والحقيقية.

أما على صعيد الدول فتؤثر أسعار الصرف على الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي وعلى تكلفة الدين الخارجي ، الأمر الذي يوثر سلباً أو إيجاباً على موازنات الدول (موازين المدفوعات) وقدرتها على دفع عجلة التنمية ، ومن هنا لا بد من التعمق في فهم عناصر المالية الدولية، حيث أن الانفتاح المتزايد لدول العالم يشكل أهم عناصر نموها ، إذ لا يتوقف هذا الانفتاح عند ازدياد نسبة التجارة الخارجية من استيراد وتصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بل يتعداه أيضاُ إلى ازدياد حركة الأموال من وإلى تلك الدول بشكل استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ، سواء قصيرة أو طويلة الأجل خاصة بعد أن أصبح هنالك حرية كبيرة في معظم دول العالم لدخول وخروج هذه الأموال وقابليتها للتحويل.

ومن ثم كان لا بد لهذه الدول النامية أن تنافس الدول الصناعية المتقدمة على استقطاب المدخرات المحلية والخارجية بهدف تمويل نموها الاقتصادي المستدام وذلك بإتباع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية و التجارية التي تشجع جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، الأمر الذي أدى إلى تزايد الارتباط بين قرارات المالية العامة (القرارات التمويلية والاستثمارية المتعلقة بالإدارة المالية الحكومية) وبين قرارات الإدارة المالية الخاصة بالمالية الدولية .والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المعطيات اللازمة لاتخاذ أي قرار مالي أو استثماري سواء كان متعلق بالقطاع الحكومي أو القطاع الخاص.

**مفهوم المالية الدولية :**

تعنى المالية الدولية بكل ما ينبثق عن التبادل الدولي من :

1. تسوية مدفوعات قيم أو أثمان الصادرات والمستوردات ما بين الدول.
2. تدفق الأموال بشكل قروض أو استثمارات من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية بهدف تمويل مشاريع تنموية أو استثمارية مباشرة .
3. تدفق الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة تسديداً لأقساط وفوائد قروضها المستحقة أو تحويلاً لأرباح استثمارات الشركات أو توظيفاً لمدخرات مواطني هذه الدول.

الأمر الذي يتطلب تبديل مستمر للعملات الأجنبية من عملة محلية إلى عملة عالمية ومن عملة عالمية إلى عملة عالمية أخرى وهكذا.

وبالتالي من الطبيعي أن يؤدي اختلاف العرض والطلب على عملة ما إلى اختلاف سعر صرفها ، مما أدى إلى ظهور سوق هامة للتعامل بالعملات الأجنبية تهدف إلى أما المضاربة على تقلبات أسعار العملات أو تهدف إلى التحوط وذلك لحماية التدفقات المتوقعة من الخسائر التي قد تنتج عن هذه التقلبات .

من هنا فقد أصبحت إدارة مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة سمة رئيسية من سمات المالية الدولية ، حيث تطورت أسواق المشتقات المالية (أسواق العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات وعقود المقايضة)بالإضافة إلى أدوات التعامل في سوق العملات الأجنبية والسوق النقدية لتصبح الأدوات الأساسية للمضاربة من جهة ولتغطية المخاطر من جهة أخرى.والجدير بالذكر هنا إن جميع المعاملات الدولية تخضع إلى أصول وأعراف مصرفية وإلى قوانين وأنظمة الدول المصدرة للعملات الأجنبية الرئيسية والتي تعمل تحت مظلة نظام نقد دولي أعتمد دولياً بعد الحرب العالمية الثانية.

**تطور نظام النقد الدولي (خلفية تاريخية):**

شهد العالم منذ أكثر من مئة عام ثلاثة أنماط رئيسية من نظم الصرف:

1 – نظام سعر الصرف الثابت المرتبط بقاعدة الذهب والذي ساد خلال الفترة من عام 1880 -1914 كما ساد في الفترة من 1925 – 1931

2- نظام التعويم أو التعويم المدار للعملات والذي ساد في الفترة من 1918 – 1925 ومن عام 1973 وحتى يومنا هذا .

3 – ما يعرف بنظام بريتون وودز الذي استمر من عام 1944 – 1973.

ولكل من هذه النظم الثلاث خصائصها المميزة من حيث تأثيرها على أسعار الصرف وعلى آلية تحقيق التوازن ففي ظل قاعدة الذهب كانت أسعار صرف العملات ثابتة وكان التوازن يتحقق من خلال تأثير العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على حجم النقود أما في ظل نظام التعويم المدار فإن أسعار الصرف تتحدد بواسطة قوى السوق التي تحقق التوازن بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي.

أما نظام بريتون وودز فيقف موقفاً وسطاً بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام التعويم إذ يسمح ببعض المرونة لتغيير سعر الصرف من أجل تصحيح الاختلافات الأساسية في الزمن الطويل .

**عناصر المالية الدولية:**

* **ميزان المدفوعات:**

هو السجل المحاسبي الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية عادة تكون سنة واحدة.

ويتضمن الميزان ثلاثة أقسام (الحساب الجاري –حساب التحويلات من جانب واحد-حساب رأس المال).

* **العملات الأجنبية:**

هي موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى والتي تشمل أوراق النقد الأجنبي والودائع الآجلة بالعملات الأجنبية والسندات الحكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة.

وتظهر أهمية التعامل بالوحدات الأجنبية كنتيجة لحاجة الدول إلى التعامل مع العالم الخارجي سواء استيراد السلع والخدمات أو استثمار الأموال بعملات الدول الأخرى، الأمر الذي يتطلب استخدام العملات الأجنبية كأداة لتمويل هذه العمليات.

والعملات القابلة للتحويل هي العملات التي لا تفرض دولها قيوداً على مدفوعاتها الخارجية أو على موجودات الدول الأخرى من عملتها ،والعملات الرئيسية القابلة للتحويل هي ( الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والين الياباني والفرنك الفرنسي بالإضافة إلى عملة اليورو).

ومن الأدوات الأخرى للتعامل بالعملات الأجنبية :

1– الحوالات الخارجية 2 – الشيكات المصرفية بالعملات الأجنبية.

3 – شيكات المسافرين 4 – الاعتمادات الشخصية.

5 – أوراق النقد الأجنبي 6 – السحوبات الزمنية.

7 – اتفاقيات إعادة الشراء 8 – الودائع تحت الطلب .

9 – الودائع لأجل 10 – شهادات الإيداع .

11- القروض المجمعة 12 –السندات.

ومن الأسواق الرئيسية للعملات الأجنبية حالياً (سوق لندن وسوق نيويورك ).

أما بالنسبة للعملاء في أسواق العملات فهم ( البنوك والمؤسسات المالية خارج السوق- البنوك والمؤسسات داخل السوق –المؤسسات غير المالية – البنوك المركزية- الأفراد).

* **الأسواق المالية**:

- السوق المالي الدولية تعني وجود العديد من المؤسسات المالية و بنوتات الوساطة المالية أو مجموعاتها المختلفة, تلك التي توفر الخدمات المالية بين المقرضين و المقترضين.

- السوق الرأسمالية (سوق رأس المال) و هي: "سوق طلبات رأس المال الطويلة الأجل, ذات مواعيد الإستحقاق الأجل و لأكثر من سنة عادة".

إن كافة الأعمال بشكل الشركات العامة المحدودة تتطلب و تحتاج إلى رأس مال دائم طويل الأجل لتمويل كل نشاطاتها المختلفة, أو أن تقوم بمشاريع توسيع, و في توجه مماثل فإن الحكومة مثلاً: كالبنك المركزي و البنوك المحلية تحتاج إلى كميات كبيرة من الأموال لتساعدها على تجهيز و توفير و توسيع خدماتها, كالدفاع و الصحة..., لذلك تعمد إلى الحصول على الأموال من الشركات العامة التي تقدم قروض رأس المال, و رأس مال المشارك, بينما تقدم الحكومة (الدولة) الأسهم المساهمة في رأس المال و البورصة في السوق المالية, تحل هذه المشكلة بتوفير سوق لبيع و شراء القروض و الأسهم الموجودة أو القائمة فعليا لشركات مختلفة.

و إضافة لهذه البورصة فإن هناك السوق الدولية لرأس المال و تشتمل على سوق السندات الأوروبية, و سوق العملات الأوروبية, و سوق الدولارات الأوروبية, و هناك شركات و مؤسسات التمويل, و هي شركات تؤسس لمواجهة المتطلبات المالية للعديد من نشاطات الأعمال التي تحتاج إلى مصادر رئيسية للأموال الطويلة الأجل, بينما البنوك تتعامل مع التمويل قصير الأجل أحيانا. هناك العديد من المصادر الدولية المتوفرة لتقديم رأس المال في السوق الدولية لرأس المال, و أهمها طبعا الشركات الدولية العملاقة, و مؤسسات التمويل الدولية الأخرى التي تحضى بحصة جيدة من خلال تواجدها في السوق المالية الدولية, و في الحصول على شريحة جيدة في أسواق رأس المال الطويلة الأجل, أو الداخلية, إضافة إلى ممارسة أنشطتها من خلال فروعها و الشركات التابعة لها في مناطق العالم.

* **المؤسسات المالية والتجارية الدولية:**

 تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية, بإتباع سياسات اقتصادية التي عرفت "بإفقار الجار" تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية مثل البطالة على حساب الدول الأخرى,و لقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية, و ذلك لتحقيق تنافسية على حساب الدول الأخرى, و كما ساندت هذه السياسات فرض العديد من القيود على التجارة الدولية. كما تميزت الفترة ما بين الحربين ب:

1- انهيار قاعدة الذهب و تحول البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي.

 2 - الاعتماد على نظام أسعار الصرف المرنة لتصحيح العجز في موازين المدفوعات.

 3- إتباع السياسات النقدية التضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها, مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة.

 4- فشل الدول الصناعية في العودة إلى نظام الذهب و ذلك في المحاولة للاستفادة مما يتمتع به من تلقائية في إعادة التوازن في موازين المدفوعات.

 5- إنشاء العمل بنظام الرقابة على الصرف الأجنبي كأحد أدوات تقييد التجارة الدولية.

و لقد كان مؤتمر "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الذي ضم مندوبين من 44 دولة في عام 1944م, و الذي مهدت له دراسات كل من الإقتصاديين كينز البريطاني, و هوايد الأمريكي, و الذي استمر لمدة3 أسابيع من أول يوليو إلى 22 يوليو عام 1944م لبحث أسس نظام النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية, و قواعد التعاون الدولي و الذي انتهى بتوقيع اتفاقية "بريتون وودز" التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد, و إنشاء أهم المؤسسات الاقتصادية في العالم : صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. موازاة مع ذلك انصب التفكير على تأسيس منظمة دولية للتجارة (OIC).لكن، وأمام رفض الكونغرس الأمريكي، اجتمعت 23 دولة بهافانا عام 1947 وأعطت ميلاد الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة، المعروف بالغات (GATT).وفي ابريل 1994، على اثر اتفاق مراكش، تم خلق المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي دخلت حيز التطبيق مع بداية عام 1995 من أجل ضبط التجارة العالمية، إدارة الاتفاقات التجارية وحل النزاعات التجارية القائمة ما بين الدول الأطراف. لكن الدور غير المعلن للمنظمة العالمية للتجارة يتجلى في تحرير جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

1. **صندوق النقد الدولي FMI:**

يهدف صندوق النقد الدولي إلى تعزيز التعاون الدولي في الميدان النقدي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير التجارة الدولية، وتشجيع العمالة المرتفعة والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في مختلف بلدان العالم. وقد أنشئ الصندوق في عام 1945 وهو مسؤول أمام حكومات أعضائه التي تتولى إدارته، علما بأنه يتمتع بعضوية عالمية تكاد تكون شاملة حيث يضم 186 بلدا عضوا.

**دور الصندوق:** صندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف [العملات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%B9%C3%99%C2%85%C3%99%C2%84%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%AA) الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويستهدف الصندوق منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، كما أنه - كما يتضح من اسمه - [صندوق](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82&action=edit&redlink=1) يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى [التمويل](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AA%C3%99%C2%85%C3%99%C2%88%C3%99%C2%8A%C3%99%C2%84) المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في [ميزان المدفوعات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%99%C2%85%C3%99%C2%8A%C3%98%C2%B2%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%86_%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%99%C2%85%C3%98%C2%AF%C3%99%C2%81%C3%99%C2%88%C3%98%C2%B9%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%AA). تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في [التجارة الدولية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AA%C3%98%C2%AC%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A9_%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AF%C3%99%C2%88%C3%99%C2%84%C3%99%C2%8A%C3%98%C2%A9)، وتحقيق استقرار [أسعار الصرف](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81&action=edit&redlink=1)، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم [العملات](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%B9%C3%99%C2%85%C3%99%C2%84%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%AA)، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان. ولتحقيق هذه الأهداف، يقوم الصندوق بما يلي:

* مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى [الخبرة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%AE%C3%98%C2%A8%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A9) التي اكتسبها مند تأسيسه.
* [إقراض](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%99%C2%82%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%B6) البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها، ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت وإنما أيضاً لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الرامية إلى حل مشكلاتها الأساسية.
* تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات [خبرة](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%AE%C3%98%C2%A8%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A9) الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء [وبنوكها المركزية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A8%C3%99%C2%86%C3%99%C2%83_%C3%99%C2%85%C3%98%C2%B1%C3%99%C2%83%C3%98%C2%B2%C3%99%C2%8A).

 **مجال اختصاص الصندوق:** يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء [الاقتصاد](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%82%C3%98%C2%AA%C3%98%C2%B5%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%AF) ككل - وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي (وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة [والتضخم](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AA%C3%98%C2%B6%C3%98%C2%AE%C3%99%C2%85)، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم. ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق [النمو الاقتصادي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%99%C2%86%C3%99%C2%85%C3%99%C2%88_%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%82%C3%98%C2%AA%C3%98%C2%B5%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%AF%C3%99%C2%8A) القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

 الأعضاء: 186 بلدا

 المقر: العاصمة واشنطن

**أجهزته:** مجلس الحكام : أعلى هيئة بصندوق النقد الدولي . يجتمع مرة واحدة في السنة وهو مكلف باتخاذ القرارات ذات الأهمية كقبول انخراط دول جديدة، إعداد الميزانية... وهذا المجلس مشكل من ممثلي الدول الأعضاء (وزراء المالية أو مديري البنوك المركزية ).

 المجلس التنفيذي: 24 مديرا تنفيذيا يمثلون بلدانا أو مجموعات بلدان

 الموارد البشرية: حوالي 2478 موظفا من 143 بلدا

 مجموع حصص العضوية: 325 مليار دولار أمريكي (في 31 مارس 2009) .

 الموارد الإضافية المتعهَّد بها أو الملتزم بها: 500 مليار دولار

 القروض الملتزم بها (حسب الوضع في الأول من سبتمبر 2009): 175.5 مليار دولار، منها 124.5 مليار دولار لم تُسحب بعد

 أكبر المقترضين: هنغاريا والمكسيك وأوكرانيا .

كل عضو مطالب بدفع حصة مساهمتها في رأسمال صندوق النقد الدولي. غير أن هذه الحصة ليست حرة أو تلقائية، وإنما يتم احتسابها بحسب الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لأي بلد. يتم دفعها بنسبة 25 % من حقوق السحب الخاصة أو أية عملة صعبة تتشكل منها، ونسبة ال 75 المتبقية من العملة المحلية للبلد العضو.

**اتخاذ القرارات :** حق التصويت: تتخذ القرارات صندوق النقد الدولي عن طريق التصويت. وحصة المساهمة هي التي تحدد نسبة الحق في التصويت لكل بلد. فهي تساوي 250 صوت زائد صوت واحد لكل 100 ألف من حقوق السحب الخاصة. بتعبير آخر أنها تناسب: "دولار واحد = صوت واحد". أي لكل بلد الحق في التصويت بقدر مساهمته في رأسمال الصندوق وعلى هذا الأساس تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 17.08 % من حق التصويت ، متبوعة باليابان ( 6.13 %) وألمانيا (5.99 %)، فرنسا (4.95 %) ... وأخيرا مجموعة الدول الإفريقية التي تضم 24 دولة من إفريقيا السوداء، وتمثل أزيد من 140 ملون نسمة، لا تمتلك إلا نسبة 1.41 % من حق التصويت!

 الأ**هداف الأساسية:** تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في [التجارة الدولية](http://ar.wikipedia.org/wiki/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AA%C3%98%C2%AC%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A9_%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AF%C3%99%C2%88%C3%99%C2%84%C3%99%C2%8A%C3%98%C2%A9)، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
3. العمل على تحقيق الاستقرار في [أسعار الصرف](http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D9%81&action=edit&redlink=1) والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة نمو التجارة العالمية.
5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
6. العمل وفق الأهداف المذكورة آنفا، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته
7. الرقابة على الاقتصادات: للحفاظ على الاستقرار ومنع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي.
8. المساعدة المالية: يقدم الصندوق مساعداته المالية للبلدان الأعضاء حتى تتاح لها الفرصة الكافية لتصحيح مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات.
9. حقوق السحب الخاصة: يصدر الصندوق أصلا احتياطيا دوليا يعرف باسم حقوق السحب الخاصة.
10. المساعدة الفنية: يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب دعما منه للبلدان الأعضاء في سعيها لتقوية قدراتها التي تكفل رسم سياسات فعالة وتنفيذها. وتقدم المساعدة الفنية في عدة مجالات، منها سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإدارة الإنفاق، والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، والرقابة والتنظيم المعنيين بالنظام المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات.

**أشكال القروض التي يقدمها الصندوق:**

1. حقوق السحب الخاصة: يتمكن العضو في الصندوق بالإقتراض بقيمة مساهمته في الصندوق بالعملة الأجنبية مقابل دفع عملته الوطنية ، ويمنح هذا التسهيل لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.
2. تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: يقدم هذا التسهيل لتعويض الانخفاض غير المتوقع في حصيلة صادرات دولة معينة عضو في الصندوق،كما يمنح لمواجهة أزمة طارئة ناتجة عن ارتفاع أسعار المستوردات **.**
3. تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي: يقدم لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وذلك للمحافظة على مخزون الدول الإحتياطي من المواد الخام.
4. التسهيلات النفطية: وهي قروض ميسرة تقدم للدول الأعضاء المستوردة للنفط والتي تعاني من عجز في ميزان مدفوع.
5. صندوق الأمانات : ووظيفة هذا الصندوق تقديم قروض ميسرة للدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها.
6. تسهيلات التصحيح الهيكلي: وهدف هذه التسهيلات تصحيح الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومشاكل مزمنة في موازين مدفوعاتها.
7. التسهيلات الخاصة بتحويل الأنظمة الاقتصادية: وهي مساعدات مالية للدولة الأعضاء التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها بسبب التحويل من أنظمة سعرية مركزية إلى أنظمة تسعير تعتمد على قوى العرض والطلب.

1. **البنك الدولي:**

هي أحد منظمات اتفاقية "بريتون وودز" و الذي أنشئ من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية, و تظهر هذه المهمة من الاسم الرسمي لهذا البنك و هو "البنك الدولي للإنشاء و التعمير". و لقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة تعمير الدول الأوروبية, و بعد أن تمكنت هذه الدول من الوقوف على قدميها تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم و التي عرفت بالدول النامية.

كما يطلق على هذا البنك اسم "بنك العالم", و تتحد أهداف البنك الدولي في ما يلي:

1. المساعدة على إعادة بناء و تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء.
2. ترويج الاستثمارات الخاصة بالخارج.
3. تشجيع الاستثمارات الدولية.
4. التنسيق بين القروض المعطاة.
5. تسيير العمليات و ذلك أخذاً بعين الاعتبار التأثيرات الاقتصادية للاستثمارات الدولية.

**مؤسسات البنك الدولي:**

 ينقسم البنك الدولي إلى قسمين رئيسيين هما: البنك الدولي للإنشاء و التعمير BIRD, و رابطة التنمية الدولية IDA, التي أنشأت في عام 1960م, لتقديم المساعدات المالية للدول النامية الفقيرة التي لا تستطيع الوفاء بشروط البنك الدولي, و عرفت بهاتين المؤسستين على الرغم من انفصالهما قانونيا و ماليا, و هناك بعض المؤسسات الأخرى نذكر منها:

**المؤسسات المعاونة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير:**

 تعاون BIRD مع ثلاث مؤسسات هي, مؤسسة التمويل الدولية التي تأسست في عام 1957م, و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID, و الذي أنشأ عام 1966, و هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف MIGA, الذي أنشأ في 1988.

**أ- مؤسسة التمويل الدولية IFC:**

 أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير مؤسسة التمويل الدولية في يوليو عام 1957, و تم إعلانها كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة في فبراير 1957, باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي و إداري كاملين, و إن ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاونا وثيقا في برامجها الاستثمارية و التمويلية. و هذه المؤسسة هدفها الربح أي تحقيق الربح, و تقوم بتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية, و تتكون من 172عضواً.

**عمل المؤسسة:** تشجع مؤسسة التمويل الدولية استثمارات القطاع الخاص المستدامة في البلدان النامية. وتركز بصفة خاصة على تعزيز عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو المنشآت الإنتاجية وأسواق رأس المال المتسمة بالكفاءة في [البلدان الأعضاء](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/MemberCountries) .حيث تساعد استثماراتها في الشركات والمؤسسات المالية في الأسواق الناشئة على خلق وظائف، وبناء الاقتصادات، وتحقيق إيرادات من الضرائب. وفي السنة المالية 2005، قامت مؤسسة التمويل الدولية باستثمارات في 236 مشروعاً شملت 67 بلداً تغطي جميع [المناطق النامية](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Regions):) أفريقيا جنوب الصحراء ، شرق آسيا والمحيط الهادئ ، جنوب آسيا ، أوروبا وآسيا الوسطى ، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .)

وتؤكد مؤسسة التمويل الدولية على **خمسة أولويات إستراتيجية** لتعظيم أثرها الإنمائي المستدام:

* تعزيز تركيزها على الأسواق الرائدة، خاصة في قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم.
* بناء شراكات طويلة الأجل مع الجهات الفاعلة العالمية الجديدة في البلدان النامية.
* التمييز بين مؤسسة التمويل الدولية ومنافسيها من خلال تحقيقها للاستدامة.
* التعامل مع القيود التي تكبل استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية، والصحة، والتعليم.
* تنمية المؤسسات المالية المحلية من خلال بناء المؤسسات واستخدام الأدوات المالية المبتكرة.

كما تقدم مؤسسة التمويل الدولية مجموعة من [المساعدات الفنية والخدمات الاستشارية](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/TechnicalAssistanceAdvisoryServices) لمساندة تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية.

وكذلك تقدم مجموعة متنوعة من [الأدوات والخدمات المالية](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/ProductsServices) للشركات المتعاملة معها وتواصل إعداد أدوات مالية جديدة تمكن الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع نطاق وصولها إلى أسواق رأس المال الأجنبية والمحلية وهذه الأدوات هي :

* [قروض لحساب مؤسسة التمويل](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/IFC_Loans) الدولية
* [قروض جماعية](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Syndicated_Loans)
* [تمويل أسهم رأس المال](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Equity_Financing)
* [تمويل أشباه أسهم رأس المال](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Quasi_EquityFinance)
* [صناديق الأسهم والديون](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Equity_Debt_Funds)
* [التمويل المنظم](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Structured_Finance)
* [خدمات الوساطة](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Financial_Intermediaries)
* [أدوات إدارة المخاطر](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/RiskManagementProducts)
* [التمويل بالعملة المحلية](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Local_Currency)
* [تمويل البلديات](http://www.ifc.org/ifcext/arabic.nsf/Content/Municipal_Finance)
* [تمويل التجارة](http://www.ifc.org/ifcext/gfm.nsf/Content/TradeFinance)

**ب- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID:**

 و الذي أنشأ في عام 1966, و ذلك بغرض تقديم وسائل فض المنازعات بين المستثمرين الأجانب من ناحية, و الدول النامية من ناحية أخرى, و يتكون المركز من 127عضواً.

**ج- هيئة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف MIGA:**

 و التي أنشأت في عام 198, و ذلك بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية, من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل الاضطرابات السياسية, بالإضافة إلى تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية, و تضم هذه الهيئة 141عضواً.

**مصادر التمويل:** يمكن النظر إلى البنك الدولي على أنه بنك استثمار يقوم بدور الوسيط بين المستثمرين و المودعين, و يقترض من طرف و يقرض للطرف الآخر, و المساهمين في البنك الدولي هم حكومات أكثر من 179دولة, حيث تحتفظ كل دولة بنصيبها في رأس مال البنك و تختلف مصادر التمويل لهيئات البنك الدولي حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة. بالإضافة إلى رأس المال, يحصل البنك الدولي على الجزء الأكبر من موارده عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية, أي أن البنك الدولي يقوم بالاقتراض من البنوك الدولية و المؤسسات المالية الأخرى ليتمكن من دوره من تقديم القروض للدول الأعضاء.

**طريقة التصويت للبنك العالمي :**

توزيع الحق في التصويت ما بين الدول الأعضاء مشابه لما هو قائم بصندوق النقد الدولي، إذ يرتكز على مبدأ "دولار واحد = صوت واحد" وقاعدة أغلبية 85 % سارية المفعول أيضا بالبنك العالمي. فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بسلطة الحسم في أي تغيير محتمل، بحيث تملك نسبة الحق في التصويت تصل إلى أكثر من 16 % ، متبوعة باليابان (حوالي 8%)، ثم مجموعة بلجيكا ( 10 دول ) بحوالي 5 % ، فألمانيا (4.5 % ) وفرنسا (4.3 %)، في حين تتوفر مجموعة الجزائر (7 دول) على نسبة 3.35 % من حق التصويت. وأخيرا مجموعة الدول الإفريقية (24 دولة) بنسبة 2 % فقط من حق التصويت.

**طريقة عمل البنك الدولي :**

تختلف طريقة عمل البنك الدولي عن صندوق النقد الدولي. فإذا كان صندوق النقد الدولي يعتمد في تقديم القروض على موارده التي يعود مصدرها لمساهمات الدول الأعضاء في رأسماله، فإن البنك العالمي يحصل على الإمدادات المالية الضرورية لتقديم القروض من الأسواق المالية. فهو يحصل على الأموال من الدول الغنية بنسب فائدة مشجعة، ويمنح قروضا للدول المحتاجة بنسب مرتفعة نسبيا لمدة تتراوح ما بين 15 و 20 سنة.ويتباين تمويل المنظمتين للأنشطة المالية تبايناً حاداً .ففي البنك الدولي تسدد الدولة جزءاً صغيراً من رأس المال وليس ثمة ارتباط بين حصة الدولة في رأس المال المدفوع ومبلغ القرض الذي يمكن أن تحصل عليه ، أما في صندوق النقد الدولي فتسهم الدول الأعضاء بمقدار متساو لحصصها تحدد مقدار ما يمكن الحصول عليه من قرض.

**أشكال القروض التي تقدمها:**

1. قروض البرامج : وتمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض هي قروض يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية وفي العادة تقدم بدون شروط.
2. قروض المشروعات: وتمنح لتمويل مشروع ري أو توليد كهرباء ...الخ، وتستحوذ القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي، ويشترط البنك في هذه القروض على تحقيق المشروع لعائد لا يقل عن نسبة محددة.
3. قروض التكيف الهيكلي: وتمنح لتسوية الخلل في موازين المدفوعات ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ، ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد.
4. قروض التكيف القطاعي : تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين كالزراعة أو الصناعة وذلك لتصويب وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله.
5. **صندوق النقد العربي :**

مر إنشاء صندوق النقد العربي بمراحل عدة أولها صدور قرار قيام السوق العربية المشتركة في عام 1964 م والذي أوصى بإنشاء صندوق نقد عربي واتحاد مدفوعات عربي لتسوية المدفوعات بين الدول العربية.

**أهداف الصندوق:**

1. معالجة الاختلالات الحاصلة في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
2. تحقيق استقرار في أسعار صرف العملات العربية وقابلية التحويل فيما بينها.
3. العمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء
4. إرساء السياسات والتعاون النقدي العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
5. تطوير الأسواق المالية العربية.
6. إبراز المنطقة العربية للعالم ككتلة اقتصادية واحدة وإصدار عملة موحدة. **أنواع القروض التي يقدمها الصندوق:**
7. القرض التلقائي: ويبلغ هذا القرض 75% من حصة العضو في رأسمال الصندوق بالعملة القابلة للتحويل وفترة القرض ثلاث سنوات**.**
8. القرض العادي: ويقدم هذا القرض عندما لا يكفي القرض التلقائي في سد العجز في ميزان المدفوعات وقيمته 225% من حصة العضو في الصندوق.
9. القرض الممتد: ويقدم هذا القرض عندما تعاني الدولة العضو من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل اقتصادي هيكلي، وهو مشروط بتنفيذ برنامج تصحيح مالي واقتصادي ولمدة سنتين على الأقل وقيمة هذا القرض لا تتجاوز 225% من حجم الاكتتاب.
10. التسهيل التعويضي : وهو مخصص لمواجهة حالات العجز الطارئ في ميزان المدفوعات ناجم عن هبوط في صادرات السلع والخدمات أو الزيادة الكبيرة في استيراد السلع الزراعية بسبب الموسم الزراعي غير الجيد.

**4- المنظمة العالمية للتجارة:**

لقد شهد العالم تحولاً جذرياً في ترتيب العوامل المكونة للقوة العالمية ومن أهم هذه التحولات تعاظم القوى الاقتصادية وبروز الدبلوماسية الاقتصادية كأهم أدوات العلاقات الدولية الراهنة إذا اتجه المجتمع الدولي نحو تنظيم العلاقات التجارية الدولية سواء عبر الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية أو الدولية وأمام تعذر تأسيس منظمة دولية للتجارة، إلى جانب مؤسستي بروتن وودز الماليتين، بسبب رفض الكونغرس الأمريكي، اجتمعت 23 دولة بهافانا عام 1947 وأسست ما يعرف بالجات، أي الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة.General Agreement of tariffs and traid – GAT)).وقد كانت سورية إحدى الدول الثلاث والعشرين التي أسست الجات غير أن سورية انسحبت من عضويتها في عام 1950 م احتجاجاً على انضمام إسرائيل إلى الاتفاقية .

وكان الجات عبارة عن اتفاقيات تجارية تمر عبر دورات، بدأت من جنيف عام 1947 وانتهت بدورة الأورغواي سنة 1994 بمراكش بالمغرب ، إعلانا بميلاد المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، والتي دخلت حيز التطبيق الفعلي ابتداء من يناير 1995 . وتختلف المنظمة العالمية للتجارة عن الجات ، إضافة إلى اعتبارها مؤسسة بآلياتها وهياكلها، في حين ظل الجات عبارة عن اتفاقيات، بكونها ستشمل إضافة إلى تجارة السلع ، تحرير الخدمات. كما تتميز المنظمة بكونها تشتمل على جهاز لفض النزاعات : ORD (Organe de règlement des différends). يتجلى دوره في الحسم في النزاعات ما بين الدول الأطراف.

**1 – هيكلة وطريقة عمل المنظمة العالمية للتجارة :**

أسست المنظمة العالمية للتجارة أولا للقيام بمهام معينة، مرتكزة على ثلاثة مبادئ أساسية:

1. **المهـــام :**

1- إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.

1. فض النزاعات التجارية .
2. مراقبة السياسات التجارية الوطنية والتعاون مع المؤسسات الدولية من أجل وضع السياسات الاقتصادية العالمية.
3. فحص السياسات التجارية.
4. تأطير المفاوضات التجارية.

 **ب- المبـــادئ :**

1- التجارة بدون تمييز.

 2- الولوج المتوقع والتصاعدي للأسواق.

 3- المنافسة الشريفة وتشجيع التنمية والإصلاحات الاقتصادية.

**ج- المزايا العشر لوجود النظام التجاري العالمي :**

1. يدعم النظام السلام ويعززه.
2. تجري معالجة النزاعات بطريقة بنّاءة.
3. يؤدي إرساء الأسس والقواعد إلى جعل الحياة أيسر للجميع.
4. يخفّض نظام التجارة الأكثر تحرراً تكاليف الحياة.
5. يوسّع نظام التجارة الأكثر تحرراً من نطاق الخيارات في المنتجات ونوعياتها.
6. تزيد التجارة الحرّة من الدخل.
7. تحفّز التجارة الحرّة النمو الاقتصادي.
8. يجعل وجود قواعد وأسس للتجارة الحياة أجدى وأنفع.
9. يحمي نظام التجارة الحرّة الحكومات من وجود التحزّب والتجمعات.
10. يساعد نظام التجارة الحرّة على وجود حكومات قويّة.

**د - أجهزة المنظمة :**

\* المؤتمر الوزاري : هو أعلى هيئة تقريرية للمنظمة العالمية للتجارة ، ويجتمع على الأقل مرة كل سنتين ، بمشاركة جميع الدول الأطراف التي تمثل بوزراء خارجيتها .

\* المجلس العام : يضم ثلاثة أجهزة : - مجلس السلع .

 - مجلس التجارة والخدمات

 - مجلس حقوق الملكية الفكرية في علاقاتها بالتجارة .

بالإضافة إلى الجات ، تشمل المنظمة العالمية للتجارة على ما يناهز 12 اتفاقا ، أهمها :

* + الاتفاق العام حول تجارة الخدمات (AGCS )
	+ الاتفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية في علاقتها مع التجارة (ADPIC)
	+ الاتفاق المتعلق بالاستثمارات في علاقتها مع التجارة (Trims)

**ه- اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات:**

من بين اتفاقيات المنظمة اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات. هذه الاتفاقية أخضعت الأنشطة الخدمية لاتفاقية دولية وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية والأنشطة الخدمية التي تشملها هذه الاتفاقية (وبالتالي سوف يكون التبادل الدولي فيها يتمتع بالحرية الكاملة) هي الأنشطة التالية: الخدمات المالية المصرفية الخدمات التأمينية خدمات النقل البري والبحري والجوي الخدمات المهنية وتشمل الطبية والهندسية والتعليمية خدمات قطاع التشييد والبناء خدمات قطاع السياحة

- اتفاقية منظمة التجارة العالمية تستهدف تحرير التجارة في كل هذه الأنشطة الخدمية، وقد التزمت الدول الموقعة على الاتفاقية وذلك في 15أبريل/نيسان 1994 بمراكش أن يتحقق التحرير الكامل للخدمات المذكورة.

**و – اتخـــاذ القرارات :**

تتخذ القرارات من داخل المنظمة العالمية للتجارة بالإجماع، أو بالتصويت بحسب صوت لكل بلد عضو. لكن لم يحدث أبدا أن استعمل التصويت بالأغلبية لاتخاذ القرارات، بحيث يتم الضغط على الدول الأعضاء لتحقيق إجماع حول القضايا المطروحة.

**ي- شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:**

1. قبول الاتفاقيات الموقعة في إطار المنظمة كحزمة واحدة، ويبلغ عددها 24 اتفاقاً تحكم التجارة في السلع والخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية للاستثمار
2. تقديم التزامات محددة، يجري التفاوض حولها مع الدول الأعضاء في المنظمة، في مجال التجارة في السلع (التثبيت الجمركي).
3. الاتفاق على التزامات محددة في مجال الخدمات، والتي تقضي بفتح قطاعات الخدمات وإخضاعها إلى شروط النفاذ إلى الأسواق، والمعاملة الوطنية وذلك بالاتفاق مع الدول الأعضاء في المنظمة.

**الخاتمة:**

شهد دور المدير المالي تحولا جذريا خلال العقد المنصرم لم يعرف مثيله إلا القليل من الأدوار الوظيفية، حيث بطل مفهوم المدير المالي بمعناه الضيق كرئيس حسابات وخبير تقني يقتصر دوره على البيانات المالية للشركة وهيكل رأس المال، وأصبح شريكا للرئيس التنفيذي يؤدي مهام رئيسية في وضع إستراتيجية الشركة والعمليات والأداء والإشراف عليها ، وإذا ما استعرضنا مهام المدير المالي، ومسؤولياته في يومنا الحالي نرى إنها تتضمن تخطيط العمليات وتحليلها وتكنولوجيا المعلومات والتخطيط الاستراتيجي والإدارة والتحليل ضمن بيئة المنظمة الداخلية والخارجية والتي اتسعت كثيراً بتأثير العولمة المالية وتحرير التجارة والخدمات ، فلا بد للمدير المالي إذاً أن يكون ملماً بالنظام المالي الدولي والعوامل المؤثرة فيه وعلى تدفق الأموال بين الدول ، والكيفية التي يؤثر بها هذا النظام من خلال أسواقه ومؤسساته وأدواته على ميزان مدفوعات كل دولة وعلى سعر الصرف الأجنبي لعملتها. كما يجب أن يكون على علم بالمتغيرات الجديدة التي تواجه المدراء الماليين بالشركات المحلية والشركات الدولية(المتعددة الجنسيات( عند مواجهة العمل على النطاق الدولي.كما أن عليه الإلمام بأهداف و قواعد عمل البنوك و المؤسسات المالية الدولية و طبيعة أعمالها ووظائفها وأهدافها والتي من أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية وأهمية هذه البنوك والمؤسسات في تنشيط التجارة الدولية و دورها في تمويل الاستثمارات المختلفة وبالأخص التنموية منها في جميع الدول.

 **المراجع**

**الكتب:**

1. جاك .ج.بولاك ،البنك الدولي وصندوق النقد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م ،2001.
2. كامل بكري ، التمويل الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة ،1994.
3. ثيودور لووى ، بنيامين جينسبرج ،الحكومة الأمريكية(الحرية والسلطة)،مكتبة الشروق الدولية ،2006.
4. غازي عبد الرزاق النقاش, التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية, دار وائل للنشر, 1996.

**الانترنيت:**